مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

أولويات الحكومة العراقية الجديدة:
نحو برنامج حكوميٍّ فاعلٍ
(طاولةٌ حوارية)

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

أولويات الحكومة العراقية الجديدة: نحو برنامجٍ حكوميٍّ فاعلٍ (طاولة حوارية)

عقد مركز البيان للبحوث والتَّخطيط طاولة حوارية ناقش فيه ما على الحكومة العراقية الجديدة من أولياتٍ في برنامجها الحكومية. استهلَّ الدُّكتور علي طاهر الحمود المدير التَّنفيذيّ لمركز البيان الحوار ضمن أعمال الطاولة الحوارية مشيرا الى اهم الملفات التي تواجه الحكومة العراقية الجديدة. فملفات مكافحة الإرهاب، والسياسة الخارجية، ومواجهة الجماعات المسلحة، والإصلاح الإداري والاقتصادي، والتشريعات المكبّلة للاقتصاد، والمشكلات الاجتماعية مثل المخدرات والتعليم وغيرها تعد في سلّم ما ينبغي على الحكومة الاهتمام به طيلة المدة القادمة.

وتحدَّث الأستاذ الدكتور مثنَّى المهداوي أستاذ السياسة الخارجيَّة في كليَّة العلوم السياسيَّة في جامعة بغداد عن أولويات الحكومة العراقيَّة الجديدة:

1. 1. **ملف المياه:** تحدَّث فيه عن مشاكل العراق في هذا المِلَف، وأنَّ العراق يستلم الآن 30,000,000,000 متر مكعّب من الخارج، ولكن هذه النسبة تقلُّ تدريجيَّة؛ بسبب بناء (سد أليسو) من قبل الجانبِ التركيّ، ولم يكن للحكومة العراقيَّة موقفاً حازماً من هذا البناء، فضلاً عن قيام الأتراك ببناء سدٍّ جديدٍ هو (سد الجزرة) الَّذي سيحوّلُ مجرى المياه من المناطق الزراعيَّة إلى المناطق الإروائيَّة، وهذا تأثيره أكثر من تأثير (سد أليسو) الَّذي يُرجع لنا بعض المياه، إذ وصفها بالمسألة المصيريَّة؛ لأنَّها قضت على الزِّراعة العراقيَّة.

2. **الوجود العسكري الإمريكي:** إذ وصفها بمسألةٍ حسَّاسة، ودعا إلى إصدار الحكومة ورقةً توضِّحُ فيها عدد القواعد في العراق وأماكن وجودها، فضلاً عن عدد العسكريين والمستشارين. ودعا الحكومة العراقيَّة إلى حسمِ هذا المِلَف؛ لأنَّه يؤدِّي إلى تهديد الوحدة الوطنيَّة.

3. **الانفتاح على سائر الدول:** دعا إلى الانفتاح على باقي الدول، وعدم الاقتصار على الجانب الأمريكيّ، مثل: (روسيا، والصين، والبرازيل) وغيرها من الدول، مع الحفاظ على التوازن.

* كاتب وصحفي مقيم في باريس.

4. **التَّقارُب الأمريكيّ–الإيرانيّ**: دعا إلى استثمار هذا التَّقارُب من الجانب العراقيّ، والاستفادة من دور العراق الفاعل فيه، والاستفادة تكون عن طريق الاستثمارات الاقتصادية من الجانبين على حدٍّ سواء.

5. **السياسة الخارجيَّة العراقيَّة**: دعا إلى تفعيل وزارة الخارجية، وأن تكون الإنجازات على أرض الواقع مثل الملف الاقتصادي، وألَّا تكون الإنجازات إعلاميَّة فقط.

بعدها تحدَّث الدُّكتور ياسين البكريّ، الذي أشار الى جملة من الملفات ذات الاولوية:

1. **المِلَف الأمنيّ**: دعا إلا الاهتمام البالغ فيه؛ لأنَّه بوَّابة لإصلاح سائر المِلَفَّات، فلا استثمارَ من دونِ استقرارٍ أمنيّ.

2. **المِلَف الاقتصاديّ**: يجب على الحكومة المقبلة أن تبدأ بتغييراتٍ اقتصادية، ويجب تحويل اقتصاد العراق من اقتصادٍ ريعيٍّ غير منتجٍ إلى اقتصادٍ استثماريّ، عن طريق استثمار عوائد النِّفط بدلاً من صرفه على الأمور التشغيلية. ودعا أيضاً صانع القرار المقبل إلى أن يخلقَ بيئةً استثماريَّةً قانونيَّةً. ودعا أيضاً إلى تثبيت سعر صرف الدولار الحالي وألَّا يُخَفَّضَ من جديد، ولكن مع الاهتمام بمَن تضرَّر من هذا القرار من الشرائح الفقيرة.

3. **مراجعة الدُّستور وتعديله**: دعا إلى مراجعة الدُّستور مراجعةً شجاعةً، وهي أن يقدِّم الدُّستور تفسيراتٍ لكثيرٍ من القضايا الإشكاليَّة فيها، نحو: (الكتلة الكبرى) وما أوقعتنا فيه من إشكاليات.

بعدها تحدَّث الدُّكتور عادل بديوي، عميد كليَّة العلوم السياسيَّة في جامعة بغداد بنقطٍ رئيسة:

1. **البرنامج الحكوميّ**: وصف البرامج الحكوميَّة السابقة بأنَّها إنشائيَّة، وتتسم بالإسهاب، وأنَّها غير واقعيَّة، إذ دعا إلى وضعِ برنامجٍ حكوميٍّ واقعيٍّ وعمليٍّ يقتصرُ على نقطتينِ أو ثلاث.

2. **قانون الضَّمان الاجتماعيّ**: سيسهمُ هذا القانون في تخفيف الضَّغط على الحكومة، وسيذهب بعض المطالبين بالوظائف الحكوميَّة إلى القطاعات الخاصة.

3. **خطَّة إستراتيجية حكوميَّة:** تدعمُ فيها القطاعات العامة مثل: (الكهرباء، والماء) وغيرهما من الخدمات.

4. **السياسة الخارجيَّة العراقيَّة:** يجب أن تكونَ سياسةً فاعلةً تبحث عن ملفات اقتصادية تخص الشأن العراقي على السَّاحة الدوليَّة والإقليميَّة.

بعدها تحدَّث الدُّكتور سلام جبَّار، أستاذ الاقتصاد في الجامعة المستنصريَّة، إذ توقَّع انتعاشاً اقتصادياً؛ بسبب انتعاش سوق الطاقة العالمي، ولكن قد يتأثَّر الاقتصاد العراقي بتأثيراتٍ خارجيَّة أو داخليَّة، فضلاً عمَّا سبَّبه وسيسبِّه (فايروس كورونا). يتأثَّر الاقتصاد العراقي بتغيُّرات الحكومة ومشاكلها، وقضية تشكيل الحكومة وغيرها، ومع هذا فإنَّه سيحقِّقُ قفزةً اقتصاديَّةً:

1. **متغيِّرات السكَّان وسوق العمل والطاقة:** شهد العراق في هذهِ المدَّة انخفاضاً ملحوظاً في معدَّل دخل الفرد، على عكس سائر الدول الَّتي يزيد فيها معدَّل دخل الفرد.

2. **التحوُّل الهيكلي في تخصيص الموارد:** دعا إلى قطعِ تمويل الصناعة العراقية؛ لأنَّها لا تنافس الصناعات الدولية، وتحويل مواردها لقطاع الزراعة.

3. **السياسة السكَّانيَّة:** وَفْق المؤشِّرات ستشهد بغداد نزوحاً كبيراً؛ بسبب ارتفاع درجات الحرارة فيها إلى 60 درجة مِئويَّة، والارتفاع السكَّاني فيها إذ قُدِّر عدد سكَّانها بـ(8,870,422) نسمة، ممَّا يُعادل 21.3% من مجموع السكَّان، إذ دعا لتجاوز هذه المشكلة يكون بدعم سياسات المناخ، وتوطين سكَّان الرِّيف؛ لأنَّهم يتحوَّلون إلى المدن.

4. **تحسين قواعد البيانات:** يجب وضع خطة لتسجيل العاملين في القطاعات الخاصة؛ لأنَّهم غير مسجلين، وبعضهم يعمل في أعمالٍ حرَّة، وهذه الشرائح أكثر عرضةً للفَقْرِ. فوضع خطَّة لتسجيلهم؛ سوف يكشف عن الأعمال غير النظاميَّة الَّتي تشكِّل خطراً على الأمن المجتمعي.

بعدها تحدَّثتِ الدُّكتورة منال عبدالهادي مدير عام التخطيط والبحوث في هيئة النَّزاهة، عن أولوياتٍ بنقطٍ رئيسة:

1. **خطَّة إستراتيجيَّة حكوميَّة:** دعت إلى وضع خطَّة إستراتيجيَّة وليس برنامجاً حكومياً؛ لأنَّ البرامج غير واقعيَّة وفضفاضة.

2. استمرار الحكومة الحالية بقرارها القاضي باعتماد الإستراتيجيَّة الوطنيَّة للنَّزاهة ومكافحة الفساد، وإشراف الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارةٍ مباشرة على آلية التَّنفيذ واعتماد برامج متخصصة؛ لتنفيذ ذلك، وتقييم المؤسَّسات وإدارته العليا على أساس ذلك.

3. توسيع الفهم والممارسة لعمليات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، بوصفها أحد أهم واجبات رؤوساء المؤسَّسات التنفيذيَّة.

4. الاتجاه نحو المزيد من الواقعيَّة في عمليَّة مكافحة الفساد.

5. يجب الالتزام بمساءلة أيِّ وزيرٍ يمتنع عن الحضور إلى جلسة مجلس النوَّاب.

6. تطوير قدرات الملاكات الإداريَّة العليا باستمرار؛ عن طريق رفدِهم بأحدث التطوُّرات ذات الصِّلة بوظائفِهم.

7. إدخال التطبيقات الإلكترونيَّة في المؤسَّسات التنفيذيَّة؛ لتسهيل الإجراءات واختصارِها بما يضمن سلاسة سير المعاملات اليوميَّة للمواطنين.

8. التعديلات القانونيَّة، مثل: (قانون الأحزاب، وقانون الانتخابات)؛ يُتجاوَزُ فيها الثغرات السابقة في القانونَين.

9. استرداد الأموال المنهوبة من قبل الفاسدين، عن طريق الاستعانة الدولية أو الإقليمية، والتي شرطها الأساس إقرار القوانين اللازمة.

10. تشجيع مؤسَّسات القطاع الخاص والإعلام والنقابات على تبنِّي مبادراتٍ ذاتيَّة؛ لعزيز النَّزاهة فيها أسوةً بالقطاع العام.

بعدها تحدَّث الأستاذ علي عبد الهادي المعموريّ، من مركز النهرين للدِّراسات الإستراتيجيَّة، عن أولوياتٍ بنقطٍ رئيسة:

1. **مِلَف المياه:** تفعيل الإستراتيجيَّة العليا للمياه والأراضي في العراق؛ لأنَّ مشكلة إدارة المياه مشكلة عراقيَّة بالدرجة الأولى، وليست دوليَّة.

2. **الترهُّل التَّشريعيّ**: وجود 27,000 تشريعٍ عراقيٍّ وبعضها متضاربٍ فيما بينها.
3. ضرورة التَّنسيق بين الوزارات، والالتزام بالإستراتيجيات الَّتي توقِّعها الوزارات فيما بينها.

بعدها تحدَّث الأستاذ الدُّكتور منتصر الإمارة العيدانيّ، رئيس مركز «حوكمة» للسياسات العامَّة، والأستاذ في كليَّة العلم السياسيَّة في جامعة بغداد، بنقطٍ رئيسة:

1. **المنهاج الحكوميّ**: يجب وضع منهاج واقعي ومحدود، وتكون الأولويات فيه محدودة؛ لأنَّ المناهج السابقة كثيرة التفريعات وبِلا هدف.
2. تنظيم عقود العاملين في القطاع الخاص، عن طريق النِّقابات والمنظَّمات والاتحادات، وتكون عقودهم مقاربة لعقود الموظفين الحكوميين.
3. **التَّعليم**: وضع التجربة الماليزيَّة منهاجاً للسير عليه، وإدخال «الأنترنت، والحاسوب» في المدارس كافَّة.
4. توفير فرص العمل للشباب، بإقامة الورش التدريبيَّة الَّتي تنظِّمها معاهد التدريب المهني؛ ليتعلَّم فيها الشباب اللُّغة والحاسوب، ومن ثَمَّ زجُّهم في سوق العمل.

بعدها تحدَّث الأستاذ إبراهيم العباديّ، الباحث في الشؤون السياسيَّة، بنقطٍ رئيسة:

1. **قضية الاقتصاد**: وتشمل:

أ- البطالة.

ب-تأمين إيرادات كافية لتمويل الميزانية من غير الدخل النفطي، لعدم تحقق الإيراد المفترض في ميزانية عام 2021.

ج- ارتفاع مستويات التضخم إلى 8% سنوياً؛ بسبب خفض قيمة الدينار.

د-ارتفاع مستويات الفقر إلى 32%؛ بسبب ارتفاع الأسعار وركود الاقتصاد وانكماش الدخل القومي؛ بسبب «فيروس كورونا».

هـ- الجفاف وانخفاض الإنتاج الزراعي، ونقص المياه بما انعكس على أداء الاقتصاد، وتسبَّب بمشاكل اجتماعية متزايدة.

و- تدنِّي الاستثمار؛ بسبب الاضطراب السياسي، والقلق الأمني، وتصاعد مستويات العتمة المعلوماتية للمستثمرين والناشئة من الفساد والابتزاز والضغط المتصاعد على بيئة الأعمال.

ز-استمرار الانقسام السياسي، وارتفاع معدلات الهجمات الإرهابية وتصاعد القلق الاجتماعي وهو ما يستدعي تحقيق درجة من التفاهم السياسي.

1. إنَّ الأمن والاقتصاد هي الكلمات المفتاحية للبرنامج الحكومي، ولا يمكن تحقيق النجاح إلا بدبلوماسية فعَّالة خارجياً تحافظ على انفتاح العراق وتوازن علاقاته مع الجميع؛ لحفظ توازن المعادلة السياسية الداخلية، ولتأمين الاستقرار السياسي والأمني بالحد المقبول، للتفرغ للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية.
2. الاستمرار في تفعيل الاصلاحات الضرورية ومتابعة تنفيذ برنامج الإصلاح الذي تضمنته الورقة البيضاء.
3. تفعيل مشروع الضمان الاجتماعي والصحي؛ لتخفيف الضغط على القطاع الحكومي.
4. بعدها تحدَّث الأستاذ الدُّكتور غازي الجنابيّ، رئيس مجلس شورى الدولة الأسبق، ومستشار رئاسة الجمهورية بنقطٍ رئيسة:

1. التشريعات: يجب وضع تشريعات جديدة، قائمة على أسس علمية غير خاضعة لأمزجة الشارع او المشرّع.
2. تعديل قانون الموازنة العامة، والاقتصار على بعض النقط الهامة، مثل: (الواردات، والنفقات، والعجز ...إلخ).
3. هيكلة السلطة التقديريَّة؛ لأنَّها أساس الفساد والخراب.
4. استرداد الأموال العراقيَّة.

بعدها تحدَّث الدُّكتور حيدر أدهم، أستاذ كليَّة الحقوق في جامعة النهرين، ونوجز ما قاله من أولوياتٍ بنقطٍ رئيسة:

1. إعادة النظر في بعض التشريعات؛ لأنَّها لا تُحقِّق المصلحة العامة، مثل: (قانون معادة الشهادة).
2. إعادة النظر في قانون الجنسيَّة العراقي، والعودة للعمل بقانون 43 لسنة 1963؛ لأنَّه موافق لاتفاقيات خفض انعدام الجنسيَّة.

بعدها تحدَّث الدُّكتور محمَّد الحديثيّ، أستاذ العلوم السياسيَّة في الجامعة العراقيَّة، ونوجز ما قاله من أولوياتٍ بنقطٍ رئيسة:

1. وضعِ برنامجٍ حكوميٍّ واقعيٍّ وعمليٍّ يقتصرُ على محورٍ واحد.
2. **مِلَف الأمن:** ويشمل:

أ. إصدار وثقة رسميَّة يُبيَّنُ فيها حقيقة المؤسَّسة العسكريَّة وعقيدتها.

ب. إنهاء التعارض والتضارب بين دور الأجهزة الأمنيَّة والاستخباريَّة.

ت. تطوير القيادات العسكريَّة، عن طريق البعثات الخارجيَّة إلى الجامعات العالميَّة.

3. **مِلَف السياسة الخارجيَّة:** ويشمل:

أ. وجوب تحديد حليف أمني واحد فقط، وشراكات متعدِّدة.

ب. توضيح معالم تمثيل السياسة الخارجيَّة، لا أن يكون كل ملف مع جهة أمنية مختلفة.

بعدها تحدَّث الدُّكتور إحسان الحديثيّ، مستشار سابق في وزارة التَّربية، ونوجز ما قاله من أولوياتٍ بنقطٍ رئيسة:

1. إعادة النظر في القوانين والتَّشريعات جميعها الَّتي تحكمُ التَّعليم العام في العراق.
2. إعادة النَّظر في حوكمة التَّعليم العام في العراق من أجل ضبط عمليات تطوير المناهج، وطرائق

التَّدريس، والتَّقييم، والامتحانات، وضمان الجود وَفْق الممارسات العالميَّة.

3. إعادة النظر في مسارات التعليم العام بعيداً عن النمط التقليدي بين العلميّ والأدبيّ والتوجُّه نحو العالميَّة الَّتي ربطتِ التَّعليم العالي من جهة، وبمتطلبات سوق العمل المتغير على وَفْقِ قاعدة قاعدة الاقتصاد المبنيّ على التكنلوجيا والمعرفة؛ لكي تنتجَ مساراتٍ جديدةٍ تخدمُ قطاعات السياحة، والرِّياضة، والفنون، والتكنلوجيا، وغيرها، ابتداءً من المرحلة المتوسِّطة.

4. إعادة النظر في عملية تقييم كفاءة المعلِّمينَ والمرِّسينَ والمشرفينَ والهيئات الإداريَّة بصورةٍ كاملة، وأن نتبعَ أفضل الممارسات الدولية في هذا الجانب؛ ليتسنَّى لنا دخول المسابقات الدولية في الامتحانات والمناهج وطرائق التدريس.

5. العمل مع الجهات الوطيَّة كافَّة في القطاعينِ العامّ والخاص، لغرضِ دعمِ التَّعليم العام في العراق، عن طريق توفيرِ الميزانيَّة والتَّدريب الدولي والمختبرات الحديثة.

6. العمل على إقرار مشروع المشاركة الوطنيَّة في بناء المدارس ورياض الأطفال.

7. العمل على إطلاق مشروع «البطاقة الاقتصاديَّة المدرسيَّة» الَّذي يهدفُ إلى غرس المفاهيم الاقتصاديَّة وقيمها عند أبنائنا الطَّلبة، وإعطائهم مهارات تسهمُ في تنظيم حياة الأجيال القادمة وَفْق رؤية تتناسب وتطوُّر علم الاقتصاد.

بعدها تحدَّث الدُّكتور عماد الشيخ داود، أستاذ العلوم السياسيَّة في جامعة النَّهرين، ونوجز ما قاله من أولوياتٍ بنقطٍ رئيسة:

1. الإحصاء السكَّانيّ.

2. تنفيذ الإستراتيجيَّات السَّابقة، وعلى رأسِها إستراتيجيَّة الطَّاقة.

3. الاهتمام بقطاع النَّقل، ولا سيَّما الرَّبط السِّككي، وإيلاء الطرق الاهتمام البالغ.

4. سياسة تشغيل الشباب.

5. سياسة الضمان الاجتماعي.

6. استثمار الطَّاقة والمعادن، وفي طليعتها الغاز.

7. الاسترداد المالي: معالجة العقبة الكؤود في الاسترداد المالي؛ وهو مطابقة القانون لقوانين الدول الَّتي فيها الأموال.

8. العمل على قياسات الآثار التشريعيَّة حين إصدار أيِّ قانون.